دور المراجعة الخارجية في تعزيز كفاءة تقييم وإدارة المخاطر بشركات التأمين السودانية

The Role of External Auditing in Improving the Efficiency of Risk Evaluation and Management in Sudanese Insurance Firms

د. سندس عبد العزيز الشامي محمد & د. مبارك حامد الزين الخضر & د. عبدالعزيز محمد طاهر & د. عبدالرحيم محجوب أحمد & أ. رحاب الحاج محمد نور: قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان.

Dr. Sondous Abdalaziz Alshami Mohammed: *Assistant Professor.*
Email: sndsalshamy283@gmail.com

Dr. Mobark Hamid Elzein Elkhidir: *Assistant Professor.*
Email: mobarkhamid3@gmail.com

Dr. Abdelaziz Mohammed Taher: *Assistant Professor.*
Email: abdalazizmohammed@gmail.com

Dr. Abdelrahim Mahgoub Ahmed: *Associate Professor*
Email: almahjoub333@gmail.com

Ms. Rehab ALhaj Mohammed Noor: *Lecturer.*
Email: rhabalhaj@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i6.1932

تاريخ الاستلام: 2026-04-07 تاريخ القبول: 2026-04-19 تاريخ النشر 2026-06-01

الملخص:

تناولت الدراسة دور المراجعة الخارجية في تقييم وإدارة المخاطر بشركات التأمين السودانية خلال عام 2025م. هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة المراجعة الخارجية في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة وزعت على عينة عشوائية مكونة من 60 مفردة من شركات التأمين، وبلغت نسبة الاسترداد 100%. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وأظهرت النتائج أن اتباع إجراءات المراجعة الخارجية يساهم في تحديد المخاطر، وأن المراجعة الخارجية تعتمد على المستندات الرسمية وغير الرسمية في تقييم المخاطر، كما تساهم في اتخاذ إجراءات الوقاية للحد من فرص وقوع الخطر. توصلت الدراسة إلى قبول الفرضيات الثلاث: أن المراجعة الخارجية تساهم في تحديد المخاطر، وتقييمها، وإدارتها. أوصت الدراسة بضرورة وجود نظام رقابي لتقييم أداء الشركات والحد من المخاطر، وأهمية تأهيل المراجع الخارجي، وضرورة اهتمامه بالمراجعة المستمرة للحد من احتمالات التزوير أو الاحتيال.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، المخاطر، إدارة المخاطر، تقييم المخاطر، شركات التأمين.

Abstract:

The study addressed the role of external audit in assessing and managing risks in Sudanese insurance companies during the year 2025. The study aimed to identify the contribution of external audit in identifying, assessing, and managing the risks faced by insurance companies. The study adopted the descriptive analytical approach. Data were collected using a questionnaire distributed to a random sample of 60 individuals from insurance companies, achieving a 100% response rate. Data were analyzed using the SPSS program. The results showed that following external audit procedures contributes to identifying risks, that external audit relies on official and unofficial documents in risk assessment, and that it contributes to taking preventive measures to reduce the likelihood of risk occurrence. The study accepted the three hypotheses: that external audit contributes to identifying, assessing, and managing risks. The study recommended the necessity of a regulatory system to evaluate company performance and reduce risks, the importance of qualifying the external auditor, and the need for the external auditor to pay attention to continuous auditing to reduce the likelihood of fraud or forgery.

Keywords: External Audit, Risk, Risk Management, Risk Assessment, Insurance Companies.

المقدمة:

تتصف بيئة الأعمال في الوقت الحالي بالتغيير المستمر، وتتسارع معدلات نمو السوق العالمي نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصالات والمعلومات، ودخول عدد كبير من المنتجات والتقنيات المبتكرة، بالإضافة إلى دخول عدد كبير من المنافسين إلى السوق، فضلًا عن نشوء الأزمات المالية على الصعيدين المحلي والعالمي. وقد فرض ذلك العديد من التحديات والمخاطر على منظمات الأعمال بشكل عام، وشركات التأمين بشكل خاص، بحيث أصبح نجاح الشركات في المستقبل واستمرارها مرهونًا بقدرتها على قبول التحديات في البيئة الجديدة وإدارتها. وقد وجدت الشركات نفسها تواجه وبقوة العديد من المخاطر المعقدة، وأصبح التحدي الرئيسي لها هو تحسين إدارة المخاطر. وقد انعكست إدارة تلك المخاطر على مهنة المراجعة، سواء الخارجية أو الداخلية، انطلاقًا من إمكانية قيام المراجعة بدور فعال في إدارة تلك المخاطر عن طريق تقييم الأساليب والإجراءات والمقاييس التي تتعرض لها. لذا تأتي هذه الدراسة لتوضيح دور المراجع الخارجي في الاستجابة للمخاطر.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما دور المراجعة الخارجية في تقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين؟
- وتفرعت منه الأسئلة الفرعية التالية:
- هل تساهم المراجعة الخارجية في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين؟
- هل تساعد المراجعة الخارجية في تقييم المخاطر في شركات التأمين؟
- هل تساهم المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين من جهة؟ وما دورها في تحديد وتقييم إدارة المخاطر من جهة أخرى؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: تساهم المراجعة الخارجية في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين.
- الفرضية الثانية: تساعد المراجعة الخارجية في تقييم المخاطر في شركات التأمين.
- الفرضية الثالثة: تساهم المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مساهمة المراجعة الخارجية في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين.

- التعرف على مساهمة المراجعة الخارجية في تقييم المخاطر في شركات التأمين.
- التعرف على مدى مساهمة المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية وعملية. تتمثل الأهمية العلمية في المساهمة في إثراء المعرفة بمعلومات تكون مرجعاً للأجيال القادمة، كما أنه يخدم المهتمين بالمجالات المتعلقة بالمراجعة الخارجية ودورها في تقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين. وتتمثل الأهمية العملية للدراسة في دراسة دور المراجعة الخارجية في تقييم إدارة المخاطر في شركات التأمين.

مصادر جمع البيانات:

- مصادر أولية: سيتم جمعها عن طريق الاستبيان.
- مصادر ثانوية: سيتم الحصول عليها من الكتب، والدوريات، والرسائل الجامعية، والمنشورات.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: 2025م.
- الحدود المكانية: شركات التأمين بالسودان.

هيكل الدراسة:

تكونت الدراسة من:

- المقدمة.
- الإطار المفاهيمي حول المراجعة الخارجية.
- الإطار المفاهيمي حول تقييم إدارة المخاطر.
- الإطار الميداني للدراسة.
- الخاتمة

الدراسات السابقة:

1) دراسة عماد (2023م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كفاءة المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، وبيان دور موضوعية المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، وبيان دورة أداء المهام والاستمرارية في فعالية إدارة المخاطر المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة جودة المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر، وأن هناك علاقة بين موضوعية جودة المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر، وليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة أداء المهام وفعالية أداة المخاطر. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب منسوبي المراجعة الداخلية وإعدادهم لتقليل المخاطر المالية، وتوفير معلومات حول المخاطر لدى المصارف لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور، وضرورة قيام المصارف بوضع حدود مناسبة للمخاطر.

2) دراسة طحطوح (2021م):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تقييم وإدارة المخاطر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية. أهم نتائج الدراسة: أن المراجع الداخلي يساهم بشكل فعال –في ظل تمتعه بالكفاءة والفعالية– في عملية إدارة المخاطر، سواء في مرحلة تحديد المخاطر، أو تقييمها، أو الاستجابة لها، من خلال تقديم المشورة والنصح والمساعدة حول اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر والاستجابة لها في الوقت المناسب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل بيانات الدراسة الميدانية. تناولت هذه الدراسة مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل دور إدارة المخاطر وفق إطار COSO ERM، بينما تناولت الدراسة الحالية المراجعة الخارجية ومساهمتها في إدارة المخاطر.

3) دراسة أبوالقاسم (2020م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومستويات وأنواع ومسببات ونماذج تقدير مخاطر المراجعة، والتعرف على العلاقة بين أنواع مخاطر المراجعة مع بعضها البعض، والتعرف على العلاقة بين الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية ومخاطر المراجعة. اختبرت الدراسة مجموعة فرضيات هي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية والحد من مخاطر الالتزام؛ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية والحد من مخاطر الرقابة؛ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية والحد من مخاطر الاكتشاف.

توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، منها: إضفاء الثقة على أسلوب المراجعة المشتركة في الحد من مخاطر الرقابة؛ مساهمة المراجعة المشتركة –من خلال تطبيق أفضل إجراءات المراجعة– في الحد من مخاطر الاكتشاف؛ معرفة فريق مراجعة النظير بالظروف المحيطة بمنشأة عمل المراجعة للحد من مخاطر الالتزام.

أوصت الدراسة بمجموعة توصيات، منها: إضفاء المزيد من الثقة في الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية ودورها في جودة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية التي تصدر عنها؛ العمل على تطبيق الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية في السودان لما لها من دور فعال في الحد من مخاطر الالتزام ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف؛ توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق المراجعة المشتركة ومراجعة النظير، وذلك لضمان تحقيق جودة المراجعة.

تناولت الدراسة السابقة الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المراجعة الخارجية في تقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين.

4) دراسة حسن (2019م):

هدفت الدراسة إلى عكس سياسات واستراتيجيات واضحة لإدارة مخاطر التأمين الإسلامي، من أجل المحافظة على القدرة التنافسية مع شركات التأمين الأخرى، ومن أجل وضع أسس ومعايير سليمة تنظم العمل في سوق التأمين في ظل بيئة الأعمال الدولية التي تشهد تغيرات وأزمات. اختبرت الدراسة مجموعة فرضيات هي: أن شركات التأمين الإسلامية تتعرض لمخاطر ذات درجة خطورة عالية في بيئة الأعمال؛ عدم التزام شركات التأمين الإسلامية بوضع استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر لتخفيف حدة المخاطر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، منها: أن شركات التأمين الإسلامية العاملة في سوق التأمين السوداني تتعرض لمخاطر عالية ومتعددة في بيئة الأعمال، وذلك لعدم وضوح الاستراتيجيات لمجابهة المخاطر الفنية؛ وعدم التزام شركات التأمين الإسلامية بوضع استراتيجيات واضحة وسياسات اكتتابية لإدارة المخاطر لتخفيف حدة المخاطر وتحديد مستوى المخاطر المرغوب فيه.

أوصت الدراسة بمجموعة توصيات، منها: أن على شركات التأمين الإسلامية في سوق التأمين السوداني الاهتمام بوضع استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر لتخفيف حدة المخاطر؛ والتقيد بالتوجيهات والمعايير الفنية الصادرة من هيئة الرقابة.

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في إدارة المخاطر في شركات التأمين، وتختلف معها في أثر استراتيجية إدارة المخاطر على أداء شركات التأمين.

5) دراسة Omar Farouk (2018م):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين المراجعة الخارجية والفساد داخل المنظمات، باستخدام بيانات شركات تغطي 126 بلدًا، وجُمعت على مدى 14 سنة حول العالم. توصلت الدراسة إلى أن

الشركات التي لديها بيانات مالية مراجعة تدفع مبلغًا أقل من الرشاوى مقارنة بالشركات الأخرى. كما تظهر الدراسة أن العلاقة بين البيانات المالية المراجعة والرشوة أكثر وضوحًا في البيئات التي تواجه فيها الشركات ضغوطًا أعلى للانخراط في ممارسات فاسدة. ووجدت الدراسة أن الشركات الخاصة لها دور حاسم في تعزيز النمو الاقتصادي، وبناءً على ذلك، فإن نتائج الدراسة لها آثار على المنظمين وصانعي السياسات، الذين يمكنهم إصدار قوانين وأنظمة تكلف الشركات الخاصة بمراجعة بياناتها المالية السنوية. وبما أن الفساد يعتبر عقبة رئيسية أمام الشركات الخاصة، فقد أوصت الدراسة بأنه يمكن للبحوث المستقبلية توسيع نطاق هذه الدراسة من خلال فحص العلاقة بين المراجعة والفساد للفترة التي تُراجع فيها البيانات المالية لأول مرة.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التدقيق الخارجي والفساد داخل المنظمات، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المراجعة الخارجية في تقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين.

6) دراسة أحمد (2018م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الخارجية في ظل ظروف المخاطر، وإسهام المراجعة الخارجية في كشف الفشل المالي، وتحديد دور المراجعة الخارجية فيما يتعلق بتقليل المخاطر. اختبرت الدراسة مجموعة فرضيات هي: جودة المراجعة الخارجية تؤثر في الحد من المخاطر؛ جودة المراجعة الخارجية تؤثر في الحد من الفشل المالي؛ جودة المراجعة الجيدة تقلل من ظروف المخاطر؛ تقدم المراجعة الخارجية معلومات وفيرة للمنشأة للحد من الفشل المالي مستقبلًا؛ تطبيق إدارة المنشأة سياسات محاسبية معينة بهدف جودة المراجعة يحد من ظروف المخاطر.

أوصت الدراسة بمجموعة توصيات، منها: يجب أن تكون لإدارة المنشأة نظرة مستقبلية لتقدير حجم التغيرات في العمل، وذلك للحد من المخاطر؛ ضرورة استخدام التحليل المالي والنسب المالية لتفادي الفشل المالي للمنشأة؛ الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية وإجراء العديد من الدراسات في مجال المراجعة الخارجية وربطها بالحد من الفشل المالي.

تناولت الدراسة السابقة دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر والفشل المالي، بينما تناولت الدراسة الحالية دور المراجعة الخارجية في تقييم وإدارة المخاطر في شركات التأمين.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

اولاً: مفهوم المراجعة الخارجية:

عُرِّفت بأنها: جملة من الإجراءات تستهدف الفحص الانتقائي لأنظمة الرقابة الداخلية والعمليات المالية التي أثبتت في الدفاتر من واقع المستندات، للتأكد من سلامتها وانسجامها مع

قواعد المحاسبة والمراجعة، بحيث أن الميزانية تُظهر المركز المالي الصحيح، وأن حساب الأرباح والخسائر يُظهر صدق الأعمال التي جرت خلال الدورة المالية (عارف، 2014م: ص9).

ثانياً: أهمية المراجعة الخارجية:

ترجع أهمية المراجعة الخارجية كونها وسيلة ليست غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة جهات مختلفة تستفيد من مختلف القوائم المالية التي تمت مراجعتها وتدقيقها، وتعتمدها في اتخاذ قراراتها سواء على المدى القصير أو البعيد، وكذلك رسم سياستها واستراتيجيتها. ومن أمثلة هذه (هدى، 2019م: ص41-43):

1- إدارة المؤسسة: إن إدارة المؤسسة تعتمد اعتماداً كلياً على المعلومات المحاسبية في وضع السياسات والخطط ومراقبة وتقييم الأداء.
2- المستثمرون: تعتمد فئة المستثمرين على القوائم المالية التي تمت مراجعتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص المدخرات.
3- البنوك: تسعى معظم المؤسسات إلى التمويل اللازم من أجل مزاولة نشاطها وضمان استمراره، فتقوم بطلب الحصول على قروض وتسهيلات بنكية من البنوك والمؤسسات المالية.
4- حملة الأسهم: يسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة والعاملين، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.
5- حملة السندات الحاليون والمحتملون: إن هؤلاء الفئة يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطر في المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بمديونيتها.
6- مجموعة الموظفين واتحادات العمال: وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية، وفي المفاوضات على اتفاقية مشاركة الأرباح.
7- الاقتصاديون ورجال البحث العلمي: وتتمثل حاجتهم في المعلومات لمساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة، والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات.

ثالثاً: أهداف المراجعة الخارجية:

تتمثل أهداف المراجعة الخارجية في الآتي (توفيق، 1997م: ص14):

1- الإفصاح المهني لبنود القوائم المالية: التحقق من الالتزام بالمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها عند قياس وعرض كافة بنود القوائم المالية للوحدة محل المراجعة، ومدى الثبات في تطبيق تلك المبادئ والأصول من فترة مالية لأخرى، والتحقق من الالتزام بالسياسات التي تضعها إدارة الوحدة ومدى توافقها مع القوانين والأعراف السائدة، والالتزام بأي أنظمة

خاصة كالنظام المحاسبي الموحد وقوانين الهيئات المتخصصة كالبنوك والتأمين بالنسبة للوحدات الملتزمة بتطبيق مثل هذه الأنظمة.

2- التحقق من صلاحية المعاملات واكتمالها: التحقق من تسجيل كافة المعاملات التي تمت خلال الفترة المالية، وأنها تعكس كافة التغيرات التي حدثت في موارد والتزامات الوحدة المحاسبية على مدار فترة المراجعة، الأمر الذي يستلزم تقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من دقة الحسابات والمعاملات ومدى انتظام السجلات المحاسبية، وعدم وجود ثغرات في هذا النظام لارتكاب حالات غش واختلاس (محمد، 2000م).

3- التحقق من الملكية والحقوق والالتزامات: التحقق من ملكية العديد من الأصول، ومع أن الحيازة تعتبر قرينة على الملكية لبعض الأصول، إلا أنه يتعين اتخاذ إجراءات إضافية للتأكد من أن الأصول المسجلة بالدفاتر مملوكة للوحدة، وفحص العقود المسجلة للتحقق من ملكية العقارات، وفحص فواتير (عقود) الشراء والبيع لملكية المخزون من البضائع، وأن تتحقق المراجعة الخارجية من أن الحقوق والالتزامات المدرجة بقائمة المركز المالي للوحدة ناتجة عن معاملاتها، وأنه لا توجد أي من هذه الحقوق والالتزامات لم تُسجل بالدفاتر، ويمكن للمراجعة الخارجية أن تستخدم أسلوب المصادقات في هذا الصدد.

4- التحقق من التوزيع الزمني للمعاملات: التحقق من أن الإيرادات والنفقات قد سُلمت على الفترات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب التحقق من كافة المعاملات التي حدثت قبل نهاية الفترة المالية وتم تسجيلها كجزء من معاملات هذه الفترة.

5- التحقق من الوجود: التحقق من الوجود أو الحدوث على طبيعة البند، وتعتبر المراجعة الخارجية مسؤولة عن التحقق من وجود الأصول، وتكلفة الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة للتحقق من وجود أو حدوث كل بند من بنود القوائم المالية.

6- التحقق من التقييم: يتم تقييم الأصول بتكلفتها التاريخية، أو التكلفة أو السوق أيهما أقل تطبيقاً للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها.

رابعاً: إجراءات المراجعة الخارجية:

تتمثل هذه الإجراءات في الآتي (المطارنة، 2006م: ص17):

1- **الاختبار**: معاينة الأصول الثابتة.

2- **الفحص**: معاينة متعلقة بالسجلات والمستندات المحاسبية وغير المحاسبية لتحقيق هدف الملكية.

3- **الملاحظات:** طريقة مباشرة للحصول على الإثبات، وتستخدم في تحقيق الأهداف المتعلقة بقيمة وشرعية العمليات المالية، بغرض التأكد من أن العمل المالي والمحاسبي يسير طبقاً للوائح والقوانين الموضوعة.

4- **المصادقات:** وسيلة للحصول على دليل الإثبات من أطراف خارج المنشأة، كالمدينين والدائنين والبنوك ومخازن الإيداع العامة (وليم، أميرسون، 2009م: ص55).

5- **الاستعلام:** توجيه أسئلة للجهات المختصة تتعلق بالنشاط والعمليات المختلفة، وتُعد مصدراً مهماً للبيانات، ويمكن أن يكون شفاهاً أو كتابةً (بوتين، 2003م: ص23).

6- **مراجعة العمليات الحسابية** للتحقق من بعض الأرصدة المهمة بناءً على العمليات الحسابية والتي ينتج عنها الرصيد: ويطلق عليها أحياناً الدليل الحسابي، كما تحقق هدف التقييم وصحة وشرعية العمليات الحسابية (لطفي، 2001م: ص41).

خامساً: مفهوم المخاطر:

عُرفت المخاطر بأنها (هشام، 2020م): دالة احتمال حدوث شيء ومقدار الخسائر التي تنشأ عن النشاط وتؤثر في تحقيق الأهداف، ويمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة.

سادساً: مفهوم تقييم المخاطر:

ويقصد بتقييم المخاطر: قياس احتمال وقوع خسارة معينة والخسارة المادية المحتملة، ويتطلب هذا إعطاء أولويات لمخاطر ذات الأثر الجسيم، حيث يتم تبويب المخاطر في مجموعات، وبذلك يتوجب على القائمين على تصميم برامج إدارة الخطر ضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة (أسامة، 2007م: ص ص 47، 48).

سابعاً: تعريف إدارة المخاطر:

يقصد بها إمكانية التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في المخاطر، والحد من تكرار حدوثه، والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر، كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة (مسلم، 2015م: ص ص 47، 60).

ثامناً: وسائل وسياسات إدارة المخاطر:

يهدف حصر الخطر والحد من تأثيره، ويمكن تقسيم هذه الوسائل تبعاً لمدى تأثير كل وسيلة على الخطر وعناصره المختلفة إلى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: وهي تتمثل في مجموعة وسائل إدارة الخطر التي لا تؤثر في الخطر وعناصره، وتشمل السياسات التالية:

1- سياسة تحمل الخطر:

يقصد بها أن يعتمد صاحب إدارة المخاطر على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة عن حدوث الخطر. وتُتبع هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المالية على مواجهتها، أو في حالة عدم وجود سياسات يمكن لصاحب المخاطر اتباعها. ويتم تحمل المخاطر بإحدى الطريقتين:

- الطريقة الأولى: طريقة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط، وتستخدم هذه الطريقة في حال إذا كانت الخسارة المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر خسارة صغيرة القيمة وغير متكررة، ومن بين أهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توفر إيراد جاري لتغطية الخسارة المتوقعة.
- الطريقة الثانية: طريقة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط، وتستخدم هذه الطريقة في حال إذا كانت الخسارة المتوقعة الناتجة عن مسبب الخطر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدماً وبدقة، وتعتمد هذه الطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة.

2- سياسة تحول الخطر:

يقصد بهذه السياسة تحول عبء الخطر إلى الشخص أو الجهة الأقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر، مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدماً. وينظم تحول الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي تحول، وطرفي العقد، والتزامات كل طرف.

المجموعة الثانية: تتمثل في مجموعة وسائل إدارة الخطر التي تؤثر في عناصر الخطر، وتشمل السياسات التالية:

أ- سياسة الوقاية والمنع:

ويقصد بها اتخاذ جميع إجراءات الوقاية الممكنة للمنع والتقليل من فرص وقوع مسببات الخطر في صورة حادث، والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر، ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية، والتي قد تكون تحسيناً في طرف التفكير أو ترشيداً لطرف الأداء، كما تعتمد على استخدام بعض المعدات والأجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق أهداف هذه المؤسسة.

ب- سياسة التجزئة والتنويع:

ويقصد بهذه السياسة تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد نتيجة تحقق سبب الخطر، بما يحقق انتشاراً للمخاطر على المستوى المالي والجغرافي، كل ذلك يكون بشرط قابلية وحدة المخاطر (الشيء المعرض للخطر) للتجزئة.

ج- سياسة التجميع:

ويقصد بها تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات العمل المتماثلة المعرضة لنفس الخطر، وتوزيع عبء الخسارة الناتجة والتي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات العمل على جميع وحدات العمل المشتركة في هذا التجميع. وتقوم المؤسسة على بديهية أساسية تقر بأن القدرة الفردية في مجابهة الأخطار محدودة، وأن القدرة على مجابهة المخاطر تزداد تدريجياً مع تكاثف وتضافر وحدات العمل أكثر وأكثر عند مجابهة الخطر المشترك. ومن مميزات هذه السياسة أنها تعزز مبدأ السلامة والأمن أكثر.

د- سياسة التأمين:

وتعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة المخاطر تتمتع بالثقة المالية، وتتعهد في إطار التزام تعاقدي بتحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة، مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء. وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى (عقد التأمين).

هدف الباحثان من إجراء الدراسة الميدانية إلى اختبار فرضيات الدراسة بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين المراجعة الخارجية وإدارة المخاطر في شركات التأمين.

الإطار التحليلي للدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تم سحب عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكونة من 60 مفردة، وتكوين هذه العينة يساعد في الحصول على بيانات يمكن الاستناد عليها في الوصول إلى النتائج. وتم توزيع (60) استبانة على عينة الدراسة، وتم استرداد (60) استبانة، بنسبة استرداد 100%.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحليل بيانات عبارات الاستبانة تم استخدام برنامج SPSS الإصدار 22، ولتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية، منها ما يلي:

- الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.
- اختبار جودة التوفيق (كاي تربيع) لاختبار التجانس أو التماثل لإجابات أفراد العينة حتى نستطيع الاعتماد على إجاباتهم، ويعمل اختبار مربع كاي عن طريق مقارنة قيمة خطأ الاختبار مع الخطأ المسموح به 5%.

- الوسط الحسابي لقياس درجة الموافقة والأهمية النسبية للعبارات واختبار فروض البحث.
- الوسيط لتحديد الإجابة من ناحية ترتيبية.

الأهمية النسبية:

تعبر الأهمية النسبية عن مدى أهمية عبارات أداة البحث، ويتم حذف العبارات ذات الأهمية النسبية الضعيفة لأنها لا تخدم هدف البحث. ويتم حساب طول الفترة للأهمية النسبية عن طريق قسمة ناتج 0.8 ÷ 5، حيث 0.8 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس، و5 تمثل عدد الاختيارات. وعند قسمة 0.8 ÷ 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.16، ويصبح التوزيع كالتالي:

النسبة المئوية للأهمية	100 – 84	83 – 68	67 – 52	51 – 36	35 – 20
درجة الأهمية	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

وتحسب النسبة المئوية للأهمية النسبية عن طريق المعادلة التالية:

النسبة المئوية للأهمية النسبية = الوسط الحسابي للعبارة ÷ 5 × 100

حيث إنَّ الرقم 5 يمثل وزن أوافق بشدة

ثبات وصدق أداة الدراسة:

معامل الثبات لاختبار مدى توفر الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ويبين هذا المعامل استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بمعنى أنه يُعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. تم احتساب معامل ثبات ألفا كرونباخ (Alpha-Cronbach)، وهذا المعامل يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. تم حساب معامل الثبات ومعامل الصدق لعبارات فرضيات البحث كما في الجدول رقم (1) أدناه:

جدول رقم (1): يوضح معامل المصداقية ألفا كرو نباخ لعبارات المتغيرات الدراسة

العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرو نباخ
الفرضية الأولى	10	.303
الفرضية الثانية	10	704
الفرضية الثالثة	10	-.424
مجموع العبارات	**30**	**.313**

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الإحصائية SPSS، 2025م

يتبين من الجدول رقم (1) أعلاه أنه عند إجراء اختبار الثبات على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع فرضياتها، بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.313). وتعني هذه القيمة توافر درجة

منخفضة من الثبات الداخلي للاستبانة، ولا تعطي نفس النتائج إذا تم التكرار. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 60% (0.60) فما فوق، مما لا يسمح بالاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. أما مقياس المصداقية فهو الجذر التربيعي لمقياس الثبات، وكانت أقل قيمة له (0.270)، وتعتبر الأداة ذات مصداقية منخفضة لأن قيمة مقياس المصداقية ليست قريبة من الواحد.

(ملاحظة: تم تصحيح القيمة من 313. إلى 0.313، لأن معامل ألفا يتراوح بين 0 و1، وكذلك تم تصحيح 270 إلى 0.270، مع الإشارة إلى أن هذه القيم منخفضة إحصائياً. إذا كانت القيمة الأصلية المقصودة 0.913 أو 0.713 فيرجى التنبيه.)

اختبار الفرضية الأولى: الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى.

الجدول رقم (2): يوضح تجميع عبارات الفرضية الأولى

م	العبارات	كاي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية لكاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	الاولى	21.70	2	.000	.624	4.24	أوافق بشدة	%85	عالية جداً
2	الثانية	42.53	3	.000	.720	4.02	أوافق	%80	عالية
3	الثالثة	22.26	3	.000	.899	4.11	أوافق	%82	عالية
4	الرابعة	25.49	4	.000	1.146	4.08	أوافق	%82	عالية
5	الخامسة	51.16	4	.000	4.113	4.19	أوافق بشدة	%84	عالية جداً
6	السادسة	54.40	3	.000	.624	4.09	أوافق	%82	عالية
7	السابعة	47.60	3	.000	.700	3.77	أوافق	%75	عالية
8	الثامنة	41.33	4	.000	.892	3.88	أوافق	%78	عالية
9	التاسعة	29.46	3	.000	.860	3.94	أوافق	%79	عالية
10	العاشرة	71.83	4	.000	.848	4.09	أوافق	%82	عالية

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الاحصائية SPSS، 2025م

الجدول رقم (2) أعلاه: الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الأولى: "المراجعة الخارجية تساهم في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين"، تبين أن كل العبارات قد اجتازت اختبار جودة التوفيق عند مستوى معنوية 1%. إن عبارات "المراجعة الخارجية تساهم في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين" لها أهمية نسبية عالية

جداً وعالية، وهذا يبيّن أن المراجعة الخارجية لها تأثير إيجابي على تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين.

مناقشة الفرضية الأولى: المراجعة الخارجية تساهم في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين.

تتكون الفرضية الأولى من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كاي تربيع)، اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. الجدول رقم (3) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم (3): يوضح تجميع عبارات الفرضية الأولى

البيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	276	%46.0
أوافق	240	%40.0
محايد	55	%9.2
لا أوافق	23	%3.8
لا أوافق بشدة	6	%1.0
المجموع	**600**	**%100**
الوسط الحسابي	4.49	
الأهمية النسبية	%73	
درجة الأهمية	عالية	
كاي تربيع	7.300	
درجة الحرية	4	
الاحتمالية لكاي	0.000	
الوسيط	5	

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الاحصائية SPSS، 2025م

يتبين من الجدول رقم (3) أعلاه أنه وجد أن 46.0% من أفراد العينة موافقون بشدة، وأن 40.0% موافقون على جميع عبارات الفرضية الأولى، أي أن 46.0% من أفراد العينة موافقون على كل العبارات، و9.2% من أفراد العينة كانوا لا رأي لهم، و3.8% من العينة غير موافقون، و1.0% من العينة غير موافقون بشدة على عبارات الفرضية الأولى. وهذا يعني أن 86.0% من

أفراد العينة موافقون على جميع عبارات الفرضية الأولى. وعند النظر إلى الأهمية النسبية وجدناها عالية، لأن نسبة درجة الأهمية كانت تساوي 73%، ومستوى الموافقة موافق، لأن المتوسط المرجح يساوي 4.49، وهذه القيمة أكبر من 4.20. أما اختبار جودة التوفيق، فكانت فيه قيمة كاي تربيع تساوي 7.300 عند درجة حرية 4، بمعنوية 0.000، وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5%، مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 5 عند معنوية 0.000، وهذه القيمة تشير إلى الموافقة. من ذلك نجد أن الفرضية الأولى: "المراجعة الخارجية تساهم في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين" قد تحققت.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (4): يوضح الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	كاي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية لكاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	الأولى	23.73	3	.000	.902	4.00	أوافق	%80	عالية
2	الثانية	45.66	4	.000	.899	4.15	أوافق	%83	عالية
3	الثالثة	30.26	3	.000	.910	4.05	أوافق	%81	عالية
4	الرابعة	24.83	4	.000	1.071	3.93	أوافق	%79	عالية
5	الخامسة	42.16	4	.000	.954	4.11	أوافق	%82	عالية
6	السادسة	43.06	3	.000	.717	3.70	أوافق	%74	عالية
7	السابعة	43.33	4	.000	.904	4.19	أوافق	%84	عالية
8	الثامنة	28.16	4	.000	.986	4.09	أوافق	%82	عالية
9	التاسعة	24.40	3	.000	.886	3.07	أوافق	%61	متوسطة
10	العاشرة	23.33	3	.000	.846	4.08	أوافق	%82	عالية

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الاحصائية SPSS، 2025م

يتبين من الجدول رقم (4) أعلاه أن الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثانية: "المراجعة الخارجية تساهم في تقييم المخاطر في شركات التأمين"، تبين أن كل العبارات قد اجتازت اختبار جودة التوفيق عند مستوى معنوية 1%. إن عبارات "المراجعة الخارجية تساهم في تقييم المخاطر في شركات التأمين" لها أهمية نسبية عالية ومتوسطة، وهذا يبيّن أن المراجعة الخارجية لها تأثير إيجابي على تقييم المخاطر في شركات التأمين.

اختبار الفرضية الثانية: المراجعة الخارجية تساهم في تقييم المخاطر في شركات التأمين

تتكون الفرضية الثانية من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كاي تربيع)، اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. الجدول رقم (5) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم (5): يوضح تجميع عبارات الفرضية الثانية

البيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	196	%32.7
أوافق	270	%45.0
محايد	91	%15.2
لا أوافق	37	%6.2
لا أوافق بشدة	6	%1.0
المجموع	**600**	**%100**
الوسط الحسابي	4.52	
الأهمية النسبية	%76	
درجة الأهمية	عالية	
كاي تربيع	10.900	
درجة الحرية	4	
الاحتمالية لكاي	0.000	
الوسيط	5	

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الاحصائية SPSS، 2025م

يتبين من الجدول رقم (5) أعلاه أنه وجد أن 32.0% من أفراد العينة موافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية الثانية، و45.0% من أفراد العينة موافقون على كل العبارات، و15.2% من أفراد العينة كانوا لا رأي لهم، و6.2% من العينة غير موافقون، و1.0% من العينة غير موافقون بشدة على عبارات الفرضية الثانية. وهذا يعني أن 77% من أفراد العينة موافقون على جميع عبارات الفرضية الثانية. وعند النظر إلى الأهمية النسبية وُجدت عالية، لأن نسبة درجة الأهمية كانت تساوي 76%، ومستوى الموافقة موافق، لأن المتوسط المرجح يساوي 4.52، وهذه القيمة أكبر من 4.20. أما اختبار جودة التوفيق فكانت فيه قيمة كاي تربيع تساوي 10.900 عند درجة حرية 4، بمعنوية 0.000، وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5%، مما يعني وجود

فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 5 عند معنوية 0.000، وهذه القيمة تشير إلى الموافقة. من ذلك نجد أن الفرضية الثانية: "المراجعة الخارجية تساهم في تقييم المخاطر في شركات التأمين" قد تحققت.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة:

الجدول رقم (6): يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لعبارات

م	العبارات	كاي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية لكاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	الأولى	35.73	3	.000	.785	4.13	موافق	83%	عالية
2	الثانية	59.83	4	.000	2.684	4.32	موافق بشدة	86%	عالية جداً
3	الثالثة	34.93	3	.000	.755	4.13	موافق	83%	عالية
4	الرابعة	39.83	4	.000	.956	3.78	موافق	76%	عالية
5	الخامسة	28.93	3	.000	.761	3.58	موافق	72%	عالية
6	السادسة	71.16	4	.000	.829	3.95	موافق	79%	عالية
7	السابعة	23.86	3	.000	.891	4.02	موافق	80%	عالية
8	الثامنة	19.98	3	.000	.820	3.06	موافق	72%	عالية
9	التاسعة	41.20	3	.000	.785	3.63	موافق	73%	عالية
10	العاشرة	37.60	3	.000	.802	4.02	موافق بشدة	84%	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام الحزم الاحصائية SPSS، 2025م

يتبين من الجدول رقم (6) أعلاه أن الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات الفرضية الثالثة وُجد الآتي:

من الجدول (6) الذي يتضمن عبارات فرضية: "المراجعة الخارجية تساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين"، تبين أن كل العبارات قد اجتازت اختبار جودة التوفيق عند مستوى معنوية 1%. إن عبارات "المراجعة الخارجية تساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين" لها أهمية نسبية عالية جداً وعالية، وهذا يبيّن أن المراجعة الخارجية لها تأثير إيجابي على إدارة المخاطر في شركات التأمين.

اختبار الفرضية الثالثة: المراجعة الخارجية تساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين

تتكون الفرضية الثالثة من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كاي تربيع)، اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. الجدول رقم (7) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية.

الجدول رقم (7): يوضح تجميع عبارات الفرضية الثالثة

البيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	238	39.7
أوافق	261	43.5
محايد	73	12.2
لا أوافق	25	4.2
لا أوافق بشدة	3	0.5
المجموع	**600**	**%100**
الوسط الحسابي	4.23	
الأهمية النسبية	%80	
درجة الأهمية	عالية جداً	
كاي تربيع	10.800	
درجة الحرية	3	
الاحتمالية لكاي	0.000	
الوسيط	5	

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

يتبين من الجدول رقم (7) أعلاه أنه وجد أن 39.7% من أفراد العينة موافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية الثالثة، و43.5% من أفراد العينة موافقون على كل العبارات، و12.2% من أفراد العينة كانوا لا رأي لهم، و4.2% من العينة غير موافقون، و0.5% من العينة غير موافقون بشدة على عبارات الفرضية الثالثة. وهذا يعني أن 83.2% من أفراد العينة موافقون على جميع عبارات الفرضية الثالثة. وعند النظر إلى الأهمية النسبية وُجدت عالية جداً، لأن نسبة درجة الأهمية كانت تساوي 87%، ومستوى الموافقة موافق، لأن المتوسط المرجح يساوي 4.23، وهذه القيمة أكبر من 4.20. أما اختبار جودة التوفيق فكانت فيه قيمة كاي تربيع تساوي 10.800 عند

درجة حرية 3، بمعنوية 0.000، وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5%، مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 5 عند معنوية 0.000، وهذه القيمة تشير إلى الموافقة. من ذلك نجد أن الفرضية الثالثة: "المراجعة الخارجية تساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين" قد تحققت.

الخاتمة:

النتائج:

من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية، توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- تساهم إجراءات المراجعة الخارجية في تحديد المخاطر والخسائر المتوقعة بشركات التأمين، وذلك من خلال اتباع إجراءات المراجعة، والالتزام بالمعايير الدولية، والاعتماد على الفحص الدقيق، والإشراف على تسجيل المعلومات الملائمة.
- تساعد المراجعة الخارجية في تقييم وتحليل المخاطر بشركات التأمين، من خلال التأكد من المستوى المقبول من المخاطر، والاعتماد على المستندات الرسمية وغير الرسمية، وتوفير معلومات عن العوائد والتكاليف.
- يُعد توفير الموارد البشرية المؤهلة عاملاً مساعداً في تنفيذ الخطط المعتمدة المبنية على المخاطر بشركات التأمين، مما يعزز قدرة المؤسسة على مواجهة المخاطر المحتملة.
- تساهم المراجعة الخارجية في اتخاذ إجراءات الوقاية الممكنة للمنع والتقليل من فرص وقوع الخطر بشركات التأمين.
- يتمتع المراجع الخارجي بمعرفة كافية بمعايير المراجعة الخارجية الدولية لإدارة المخاطر بشركات التأمين، كما أن تأهيله يساهم في اكتشاف المخاطر.
- يُسهم تعاون المراجع الخارجي مع قسم إدارة المخاطر في توفير حماية من الخسائر الضخمة بشركات التأمين، كما تلتزم المراجعة الخارجية بتقييم المخاطر باستمرار.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة، يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة وجود نظام رقابي يهدف إلى تقييم أداء الشركة من خلال الاعتماد على أساليب وأدوات عملية سليمة، هدفها الحد من المخاطر، مع مراعاة الوضوح والدقة في إدارة المخاطر للتقليل من الخسائر.
2. الاهتمام بتسجيل المعلومات الملائمة لتسهيل عملية تحديد الخطر في شركات التأمين، ومراعاة الفحص الدقيق لتمكين إدارة المخاطر من اتخاذ القرارات المناسبة للخطر.

3. العمل على تأهيل وتدريب الكوادر العاملة بإدارة المخاطر في شركات التأمين لتحديد المخاطر المتوقعة بصورة دقيقة، وكذلك تأهيل المراجع الخارجي ليساهم في اكتشاف المخاطر.
4. ضرورة التعاون بين المراجع الخارجي وإدارة المخاطر للحماية من الخسائر الضخمة في شركات التأمين، مع ضرورة الالتزام بإجراءات الوقاية الممكنة للمنع والتقليل من فرص وقوع الخطر.
5. ضرورة اهتمام المراجع الخارجي بالمراجعة المستمرة للحد من احتمال وقوع التزوير أو الاحتيال في شركات التأمين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو القاسم، محمد. (2020). الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين.
- أبو رقبة، توفيق مصطفى، والمصري، عبد الهادي إسحاق. (1997). تدقيق ومراجعة الحسابات. عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- أحمد، هدى يوسف. (2019). الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في رفع كفاءة التحاسب الضريبي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين.
- بوتين، محمد. (2003). المراجعة ومراقبة الحسابات – من النظرية إلى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- توماس، وليم، وهنكي، أمرسون. (2009). المراجعة بين النظرية والتطبيق. الرياض: دار المريخ.
- حسين، رشا. (2016). دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة شندي.
- حولي، محمد، وطحطوح، مسعود. (2021). دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر للحد من المخاطر المالية. مجلة المال والأعمال، (1).
- شقيري، أسامة عزمي سلامة، ونوري. (2007). إدارة الخطر والتأمين. عمان: دار الحامد.
- الصافي، عماد الدين الصافي محمد. (2023). دور جودة المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية.
- الطحاوي، أمين السيد أحمد لطفي. (2001). موسوعة معايير المراجعة المصرية. القاهرة: دار النهضة.
- عبد الكريم، عارف عبد الله. (2014). المراجعة المتقدمة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- علي، أحمد محمد. (2018). دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر والفشل المالي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.
- محمد، محمد توفيق، وطلبة، علي إبراهيم. (2000). دراسات في المراجعة والرقابة المالية. القاهرة: مطابع الدار الهندسية.
- مسلم، عبد الله حسن. (2015). إدارة التأمين والمخاطر. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.
- المطارنة، غسان فلاح. (2006). تدقيق الحسابات المعاصرة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- هشام، مسلم سعيد. (2020). إدارة المخاطر وانعكاسها على جودة خدمة البلدية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (5).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Nguyen, P. T., & Kind. (2017). The perceived motivation behind the introduction of the law on external audit in Vietnam. Managerial Auditing Journal.
- Omar Farouk. (2018). Does external auditing combat corruption? Evidence from private firms. Managerial Auditing Journal.